

## مذكرة

## لقانون بتعديل بعض احكام قانون الموانئ العام

تقضى الفقرة الاولى من المادة ٧٣ من قانون الموانئ العام رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦١ بأن « جميع البضائع التي تبقى في مستودعات الميناء مدة اثني عشر شهرا من تاريخ وصول الباخرة التي كانت تحملها دون أن يتم تخليصها تباع بالمزاد العلني حسب الترتيبات التي تتخذها سلطات الميناء ، ويعلن عن هذا المزاد قبل التاريخ المعين له بشهر واحد على الاقل . »

ونتيجة لهذه الفترة الطويلة التي منحت لاصحاب البضائع مع تزايد عدد البواخر وغيرها من الناقلات الى الكويت حدث زحام كبير في المرافق التخزينية وتكدست البضائع نتيجة تراخي اصحابها في سحبها وتفضيلهم في كثير من الاحيان ابقاءها في مستودعات الميناء والجمارك لقلّة الاجور التي تستوفى عنها بالقياس على الايجارات السائدة الآن للمخازن في القطاع الاهلي .

وقد حاولت الجهات المختصة بمختلف الوسائل حمل اصحاب البضائع على سحبها من المستودعات فمُنحت حوافز تخفيفية في اجور التفريغ لمن يتسلمون بضائعهم مباشرة أو لمن يخلي المستودعات خلال اسبوع من وقت التفريغ ولكن كل ذلك لم يجد نفعا .

لذلك كان لا بد لمواجهة هذا الموقف العسير من تعديل حكم القانون في هذا الشأن بجعل مدة البقاء في المستودعات تسعين يوما فقط من تاريخ تفريغ الباخرة أو اية وسيلة نقل أخرى ( كالسيارات ) والا يبعث بالمزاد العلني .

من أجل ذلك عدل نص الفقرة الاولى من المادة ٧٣ من قانون الموانئ العام بحيث تكون المهلة تسعين يوما تباع بعدها البضائع بالمزاد العلني طبقا للترتيبات التي تقرها سلطات الميناء والجمارك مع الاعلان عن هذا المزاد قبل موعده بعشرة ايام على الاقل . ومن البديهي فان صاحب البضاعة اذا تقدم للتخليص عليها قبل اليوم المحدد لبيعها فانه من حقه ان يستردها وتوقف اجراءات البيع .

ولسرعة حل الازمة الحالية كان ولا بد من سريان هذا الحكم على البضائع الموجودة حاليا بالمستودعات مع اعطاء اصحابها مهلة قدرها شهر من تاريخ العمل بالتعديل او باكمال مدة التسعين يوما فقط من تاريخ التفريغ أيهما أطول .

## مرسوم بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦

## بتعديل بعض احكام قانون الموانئ العام

نحن صباح السالم الصباح  
امير الكويت  
بعد الاطلاع على الامر الأميري الصادر في ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٧٦ م بتنقيح الدستور وعلى المرسوم الأميري رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ بقانون الموانئ العام والقوانين المعدلة له

وبناء على عرض وزير المواصلات

وبعد موافقة مجلس الوزراء

اصدرنا القانون الآتي نصه :

مادة اولى

يستبدل بالفقرة الاولى من المادة ٧٣ من قانون الموانئ العام المشار اليه الفقرة الآتية :

« البضائع التي تبقى في مستودعات الجمارك والموانئ مدة تسعين يوما من تاريخ تفريغها من وسائل النقل التي كانت تحملها دون أن يتم تخليصها واستلامها من قبل اصحاب الشأن ، تباع بالمزاد العلني حسب الترتيبات التي تتخذها سلطات الميناء والجمارك . ويعلن عن هذا المزاد قبل التاريخ المعين له بعشرة ايام على الاقل » .

المحامي مسفر عايض  
mesferlaw.com  
مادة ثانية

تسرى مدة تسعين يوما المنصوص عليها في المادة السابقة على البضائع الموجودة حاليا في مستودعات الجمارك والموانئ ، ويمنح اصحاب الشأن مهلة قدرها شهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو المدة الباقية من التسعين يوما من تاريخ تفريغ الناقله أيهما اطول لتخليص بضائعهم واستلامها والا يبعث بالمزاد العلني .

مادة ثالثة

على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير الكويت  
صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء  
جابر الاحمد الجابر الصباح

وزير المواصلات  
سليمان حمود الزيد الخالد

صدر بقصر السيف في : ١٧ ذو القعدة ١٣٩٦ هـ  
الموافق : ٩ نوفمبر ١٩٧٦ م